



من رئيسة الحكومة
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد نجيب عكرمي.
المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 24 مارس 2025.
المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير التربية.

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد نجيب عكرمي إلى رئاسة الحكومة حول طلب إدراج كافة المعلمين والأساتذة النواب بقاعدة البيانات للمعنيين بالتسوية.
والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد نجيب العكرمي

الموضوع: حول إدراج كافة المعلمين والأساتذة النواب بقاعدة البيانات للمعنيين بالتسوية.

المصاحيب:
- نسخة من الأمر ع780 دد لسنة 2018
- نسخة من الأمر ع151 دد لسنة 2021
- نسخة من محضر الجلسة بتاريخ 05 مارس 2019

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به، أتشرف بإفادتكم أنه عملا بمقتضيات الأمر الحكومي عدد 21 لسنة 2025 المؤرخ في 08 جانفي 2025 والمتعلق في نقطته الأولى بإدماج جميع المعلمين والأساتذة النواب المباشرين بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية، وفي نقطته الثانية التي تنص على أن الإدماج يكون اعتمادا على قاعدة بيانات وزارة التربية للمكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات الظرفية بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية والمعاهد التابعة لوزارة التربية:

- ابتداء من 14 سبتمبر 2006 لنواب المرحلة الابتدائية وذلك إلى حدود 30 جوان 2024، كما نصّ محضر الجلسة بتاريخ 05 مارس 2019 في الفصل 4 (مكرر).
- وابتداء من 14 سبتمبر 2008 لنواب المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي وإلى حدود 30 جوان 2024، وذلك طبقا لما نصّ عليه الأمرين ع780 دد لسنة 2018 (الفصل الأول والفصل الثاني) وع151 دد لسنة 2021 (الفصل الأول) اللذان نصّا على بداية الفترة من 14 سبتمبر 2008.



وعلى الأمر عدد 12 لسنة 1999 المؤرخ في 4 جانفي 1999 المتعلق بضبط الأصناف التي تنتمي إليها مختلف رتب موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2338 لسنة 2003 المؤرخ في 11 نوفمبر 2003.

وعلى الأمر عدد 2950 لسنة 2002 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التربية والتكوين،

وعلى الأمر عدد 796 لسنة 2008 المؤرخ في 24 مارس 2008 المتعلق بضبط كيفية تسديد الشفورات الظرفية للتدريس بالمؤسسات التربوية الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية والتكوين كما وقع تنقيحه بالأمر عدد 142 لسنة 2009 المؤرخ في 21 جانفي 2009،

وعلى الأمر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والموارد والمسالك و التخصصات في نظام "أمد" كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 1232 لسنة 2012 المؤرخ في 27 جويلية 2012،

وعلى الأمر عدد 2273 لسنة 2009 المؤرخ في 5 أوت 2009 المتعلق بضبط الشهادات الوطنية المستوجبة للمشاركة في المناظرات الخارجية للانتداب أو للدخول إلى مراحل التكوين التي تنظمها الإدارات العمومية بالنسبة إلى الصنف الفرعي 2،

وعلى الأمر عدد 84 لسنة 2010 المؤرخ في 20 جانفي 2010 المتعلق بإحالة مشمولات وزارة التربية والتكوين سابقا المتعلقة بالتكوين المهني إلى وزارة التكوين المهني والتشغيل،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه :

الفصل الأول - تتم تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سد الشفورات الظرفية بالمدارس الإعدادية والمعاهد من 14 سبتمبر 2008 إلى 30 جوان 2013 وفقا للشروط والصيغ والمقتضيات الواردة بهذا الأمر الحكومي.

أمر حكومي عدد 780 لسنة 2018 مؤرخ في 21 سبتمبر 2018 يتعلق بضبط أحكام خاصة لتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سد الشفورات الظرفية بالمدارس الإعدادية والمعاهد.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير التربية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وأخرها المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 114 لسنة 1973 المؤرخ في 17 مارس 1973 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين العاملين بالمدارس الإعدادية والمعاهد التابعة لوزارة التربية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وأخرها الأمر الحكومي عدد 1163 لسنة 2015 المؤرخ في 4 سبتمبر 2015،

وعلى الأمر عدد 1832 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المتعلق بضبط المرتب الأساسي لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 268 لسنة 2007 المؤرخ في 12 فيفري 2007،

وعلى الأمر عدد 1936 لسنة 1998 المؤرخ في 2 أكتوبر 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالأعوان الوقتيين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 560 لسنة 2008 المؤرخ في 4 مارس 2008،

وعلى الأمر عدد 2015 لسنة 1998 المؤرخ في 19 أكتوبر 1998 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك لمدرسي اللغة الإنكليزية والإعلامية العاملين بمؤسسات التعليم التابعة لوزارة التربية وبمؤسسات التعليم العالي والبحث التابعة لوزارة التعليم العالي وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته، وأخرها الأمر الحكومي عدد 116 لسنة 2016 المؤرخ في 26 جانفي 2016،

وعلى الأمر عدد 2950 لسنة 2002 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التربية والتكوين.

وعلى الأمر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والموارد والمسالك والتخصصات في نظام "أمد" وعلى جميع النصوص التي نقحت أو تممت وأخرها الأمر عدد 1469 لسنة 2013 المؤرخ في 26 أبريل 2013.

وعلى الأمر عدد 2273 لسنة 2009 المؤرخ في 5 أوت 2009 المتعلق بضبط الشهادات الوطنية المستوجبة للمشاركة في المناظرات الخارجية للانتداب أو للدخول إلى مراحل التكوين التي تنظمها الإدارات العمومية بالنسبة إلى الصنف الفرعي 2،

وعلى الأمر عدد 84 لسنة 2010 المؤرخ في 20 جانفي 2010 المتعلق بإحالة مشمولات وزارة التربية والتكوين سابقا المتعلقة بالتكوين المهني إلى وزارة التكوين المهني والتشغيل.

وعلى الأمر الحكومي عدد 1046 لسنة 2018 المؤرخ في 18 ديسمبر 2018 المتعلق بضبط أحكام خاصة بعقود تسديد الشغورات الظرفية بالمؤسسات التربوية الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 1147 لسنة 2019 المؤرخ في 4 ديسمبر 2019.

وعلى الأمر الرئاسي عدد 84 لسنة 2020 المؤرخ في 2 سبتمبر 2020 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها.

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه:

الفصل الأول - تتم تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات الظرفية بالمدارس الإعدادية والمعاهد التابعة لوزارة التربية من 14 سبتمبر 2008 إلى 30 جوان 2016 وفقا للشروط والصيغ والمقتضيات الواردة بهذا الأمر الحكومي.

ويستثنى من الفترة المستوجبة لتسوية الوضعية المذكورة بالفقرة الأولى أعلاه الأعوان المتعاقدون المكفوفون المكلفون بالتدريس في إطار سد الشغورات الظرفية بمعاهد الكفيف فقط.

الفصل 2 - يتم بداية من تاريخ صدور هذا الأمر الحكومي إدماج 1000 عون من الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات الظرفية بالمدارس الإعدادية والمعاهد التابعة لوزارة التربية في رتبة عون وقتي صنف 21 يتم ترتيبهم حسب مادة التدريس باعتماد عدد أيام النيابة المقضاة من 14 سبتمبر 2008 إلى 30 جوان 2016. وفي صورة التساوي تعطى الأولوية إلى الأكبر سنا فالأقدم في الشهادة العلمية.

وتضبط بمقرر من وزير التربية عدد المراكز المزمع تسديدها حسب مادة التدريس بالنسبة للسنة الدراسية 2020-2021.

أمر حكومي عدد 151 لسنة 2021 مؤرخ في 5 مارس 2021 يتعلق بضبط أحكام خاصة لتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سد الشغورات الظرفية بالمدارس الإعدادية والمعاهد التابعة لوزارة التربية.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير التربية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحت أو تممت وأخرها المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011.

وعلى الأمر عدد 114 لسنة 1973 المؤرخ في 17 مارس 1973 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين العاملين بالمدارس الإعدادية والمعاهد التابعة لوزارة التربية وعلى جميع النصوص التي نقحت أو تممت وأخرها الأمر الحكومي عدد 678 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت 2020.

وعلى الأمر عدد 1832 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المتعلق بضبط المرتب الأساسي لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 268 لسنة 2007 المؤرخ في 12 فيفري 2007.

وعلى الأمر عدد 1936 لسنة 1998 المؤرخ في 2 أكتوبر 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالأعوان الوقتيين للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية كما تم تنقيحه بالأمر عدد 560 لسنة 2008 المؤرخ في 4 مارس 2008.

وعلى الأمر عدد 2015 لسنة 1998 المؤرخ في 19 أكتوبر 1998 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك لمدرسي اللغة الإنكليزية والإعلامية العاملين بمؤسسات التعليم التابعة لوزارة التربية وبمؤسسات التعليم العالي والبحث التابعة لوزارة التعليم العالي وعلى جميع النصوص التي نقحت أو تممت، وأخرها الأمر الحكومي عدد 116 لسنة 2016 المؤرخ في 26 جانفي 2016.

وعلى الأمر عدد 12 لسنة 1999 المؤرخ في 4 جانفي 1999 المتعلق بضبط الأصناف التي تنتمي إليها مختلف رتب موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2338 لسنة 2003 المؤرخ في 11 نوفمبر 2003.

محضر جلسة

التاريخ: 05 مارس 2019

المكان: الإدارة العامة للمرحلة الابتدائية

الموضوع: الترتيب الوطني النهائي للنواب الذين كلفوا بسدّ الشغورات بالمدارس الابتدائية

لمدة لا تقلّ عن 05 أشهر و15 يوما خلال الفترة الممتدة من 15/09/2006 إلى

30/06/2017 وكذلك النواب الذين لم يستوفوا المدة المستوجبة إلى غاية

30/06/2017 وواصلوا العمل أثناء السنة الدراسية 2017/2018 .

المصاحيب: -قائمة تضم 462 نائبا سيتم تعيينهم بداية من سبتمبر 2019.

-قائمة تضم 6715 نائبا (15-09-2006 إلى 30-06-2017).

- قائمة تضم 3003 نائبا (15-09-2006 إلى 30-06-2018). ملحق

تنفيذا لمحضر الاتفاق المبرم بين وزارة التربية والنقابة العامة للتعليم الأساسي بتاريخ 08 ماي 2018، واستنادا إلى الأمر الحكومي عدد 58 لسنة 2019 المؤرخ في 21 جانفي 2019 المتعلق بإتمام الأمر الحكومي عدد 194 لسنة 2017 المؤرخ في 02 فيفري 2017 المتعلق بضبط أحكام خاصة لتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المكلفين بالتدريس في إطار سدّ الشغورات الظرفية بالمدارس الابتدائية، انعقدت جلسة عمل للنظر في ترتيب النواب الذين تمّ تكليفهم بسدّ الشغورات بالمدارس الابتدائية.

الفصل 4 (رابعا): يُدمج في سبتمبر 2019 الأعوان المتعاقدون المكلفون بالتدريس في إطار سدّ الشغورات. الظرفية بالمدارس الابتدائية لمدة تتراوح بين 05 أشهر و15 يوما و05 أشهر و29 يوما خلال الفترة الممتدة من 15 سبتمبر 2006 إلى حدود 30 جوان 2015،

تمّ للنظر في قائمة النواب الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة وتضم 462 نائبا.

الفصل 4 (مكرر): يُدمج الأعوان المتعاقدون المكلفون بالتدريس في إطار سدّ الشغورات الظرفية بالمدارس الابتدائية القائمون بنيابات مدتها 06 أشهر فأكثر خلال الفترة الممتدة من 15 سبتمبر 2006 إلى 30 جوان 2017 على ثلاث دفعات وفقا لما يلي:

40% في سبتمبر 2020

40% في سبتمبر 2021

20% في سبتمبر 2022

وتعتبر مدة 05 أشهر و15 يوما 06 أشهر كاملة.

وعلى هذا الأساس تمّ النظر في القائمة التي تضم 6715 نائبا موزعة كالتالي:

-سبتمبر 2020: 2686

-سبتمبر 2021: 2686

-سبتمبر 2022: 1343

الفصل 4 (ثالثا): يُدمج في سبتمبر 2022 الأعوان المتعاقدون المكلفون بالتدريس في إطار سدّ الشغورات الظرفية بالمدارس الابتدائية خلال الفترة الممتدة من 15 سبتمبر 2006 إلى 30 جوان 2017 ولم يستوفوا المدّة المستوجبة للإدماج المنصوص عليها بالفصل 4 (مكرر) أعلاه ثمّ واصلوا العمل أثناء السنة الدراسية 2017-2018 واستوفوا المدّة المستوجبة للإدماج المنصوص عليها بهذا الأمر الحكومي،

بناء على ما سبق تمّ النظر في قائمة النواب الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للإدماج وتضمّ 3003 نائبا.

وتبعاً لما سلف ذكره وبعد أن أنهت الإدارة العامة للمرحلة الابتدائية بالتعاون مع الإدارة العامة للإعلامية والإدارة الإلكترونية مختلف العمليات المتعلقة بتنفيذ جميع بنود محضر الاتفاق المبرم بتاريخ 08 ماي 2018 بين وزارة التربية والنقابة العامة للتعليم الأساسي وتطبيق أحكام الأمر الحكومي المشار إليها أعلاه ، تتمّ إحالة جميع ملفات النواب المدرجة أسماؤهم بالقوائم المذكورة إلى الإدارة العامة للموارد البشرية للاختصاص.

كما يجدر التذكير إلى إيقاف دراسة مطالب الاعتراض التي قد ترد على الوزارة من قبل نواب المرحلة الابتدائية بداية من 05 مارس 2019 تاريخ إمضاء محضر الجلسة .

هذا، وتقترح اللجنة على سيادتكم محضر جلسة أعدّ للغرض قصد التفضّل بالمصادقة عليه حتّى يتسنى نشر الترتيب الوطني للنواب عبر الشبكة التربوية لاطلاع المعنيين بالأمر على النتيجة وإحالة ملف نواب المرحلة الابتدائية إلى الإدارة العامة للموارد البشرية للاختصاص.

الحاضرون السادة:

كمال الحجام : المدير العام للمرحلة الابتدائية

صالح الدين كليش: مكلف بمأمورية بالديوان

سالم حرشاي: المدير العام للموارد البشرية

جيهان ويشكة :عن الادارة العامة للشؤون المالية

الصحي الغرايري: عن الادارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات

ضياء البلطي: عن الادارة العامة للإعلامية والإدارة الإلكترونية.

مدير الشؤون الإدارية
خالد بن سينا